١٢/٣١/٢٠١٥

تقرير مجلس الإدارة

للعام ٢٠١٥م

بنك الجزيرة

مقدمة

تأسس بنك الجزيرة "البنك" كشركة سعودية مساهمة عامة بموجب "المرسوم الملكي رقم" ٤٦/م وتاريخ ١٢جمادى الآخر ١٣٩٥هـ (الموافق ٢١ يونيو ١٩٧٥م). كان البنك قد باشر أعماله في ١٦ شوال ١٣٩٦هـ (الموافق ٩ أكتوبر ١٩٧٦م) بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. ويمارس بنك الجزيرة أعماله بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠٠١٠٥٢٣ وتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٦هـ (الموافق ٢٧ يوليو ١٩٧٦م) الصادر من جدة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تضم المرابحة والإستصناع والإجارة والتورق التي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة.

ويعتبر البنك واحداً من المؤسسات المالية الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات النمو المتسارع في المملكة العربية السعودية، والذي يقدم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وذلك من خلال كادر يتمتع بأعلى مستويات التأهيل والالتزام.

إن رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل مكوناً من ٤٠٠ مليون سهماً بقيمة أسمية وقدرها ١٠ ريالات سعودية لكل سهم.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة

يوضح الجدول التالي الأداء المالي للبنك خلال السنوات الخمس الماضية:

المؤشرات المالية					
(بملايين الريالات السعودية – باستثناء ما تم تحديده خلافا لذلك)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
صافي القروض والسلف	٢٣،٣٠٧	٢٩،٨٩٧	٣٤،٩٩٥	٤١،٢٤٥	٤١،٨٦٣
إجمالي الموجودات	٣٨،٦٨٦	٥٠،٧٨١	٥٩،٩٧٦	٦٦،٥٥٤	٦٣،٢٦٤
ودائع العملاء	٣١،١٥٩	٤٠،٦٧٥	٤٨،٠٨٣	٥٤،٥٦٩	٤٩،٦٧٤
حقوق المساهمين/الملكية	٤،٧٣٣	٥،٠١٢	٥،٧٢٩	٦،١٥٨	٧،٤١٣
صافي الدخل	٣٠٣	٥٠٠	٦٥١	٥٧٢	١،٢٨٧
إجمالي دخل العمليات	١،٢٠٨	١،٦٠١	١،٨٣٩	٢،٢٢٦	٢،٩٢٢
نمو صافي الدخل (%)	٩٤٤,٨٣	٦٥,٠٠	٣٠,٠٠	(١٢,٠١)	١٢٤,٨٤
نمو إجمالي دخل العمليات (%)	٤,٥٩	٣٢,٥٣	١٤,٨٧	٢١,٠٤	٣١,٢٥
العائد على متوسط حقوق الملكية (%)	٦,٥٥	١٠,٢٧	١٢,١٢	٩,٦٣	١٨,٩٧
العائد على متوسط الموجودات (%)	٠,٨٥	١,١٢	١,١٧	٠,٩٠	١,٩٨
ربح السهم بالريال السعودي	٠,٧٦	١,٢٥	١,٦٣	١,٤٣	٣,٢٢

صافي القروض والسلف:

بلغ صافي القروض والسلف ٤٢ مليار ريال سعودي كما في نهاية العام مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٥ % مقارنة بمبلغ ٤١ مليار ريال سعودي لنفس الفترة من عام ٢٠١٤. وقد واصل بنك الجزيرة خلال العام تنويع محفظة القروض لديه على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعمل على توسيع قاعدة عملائه مما خفف إلى حد كبير مخاطر التركز بالبنك.

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية:

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ٤,٧ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٤,٩ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤ ، ويعتبر هذا نشاطا لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

الاستثمارات:

تتكون محفظة الإستثمارات من الصكوك والأسهم والصناديق الإستثمارية. كما بلغت استثمارات البنك ١١,٢ مليار ريال سعودي في نهاية العام، مقارنةً بمبلغ ١١,٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤م بانخفاض نسبته ١,٢% ويعود الإنخفاض في الإستثمارات بشكل رئيسي الى استحقاق الصكوك وانخفاض تقييم السوق للصناديق الإستثمارية والإستثمارات في الأسهم.

إجمالي الموجودات:

بلغ إجمالي الموجودات ٦٣,٣ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً بـمبلغ ٦٦,٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤، أي بانخفاض بنسبة ٤,٩ % عما كان عليه في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

انخفضت ودائع العملاء من ٥٤,٦ مليار ريال سعودي في نهاية ٢٠١٤ إلى ٤٩,٧ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٥، أي بانخفاض ٨,٩%. ويرتبط الانخفاض في ودائع العملاء بالانخفاض في الودائع تحت الطلب بنسبة ٥,٦% من ٢٦,٤ مليار ريال سعودي إلى ٢٤,٩ مليار ريال سعودي ، والانخفاض في الودائع لأجل بنسبة ١٣,٤% من ٢٧,١ مليار ريال سعودي إلى ٢٣,٥ مليار ريال سعودي.

التحليل الجغرافي للإيرادات:

يوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات عمليات البنك حسب المناطق. ويشمل الجدول دخل العمليات لشركة الجزيرة كابيتال البالغ ٢٧٠,٧ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية (شركة تابعة للبنك بنسبة ١٠٠%)

بآلاف الريالات السعودية					
المناطق	**الوسطى**	**الشرقية**	**الغربية**	**المركز الرئيسي**	**المجموع**
إجمالي دخل العمليات	٨٢٥,٠٨٢	٣٢١,٩٠٦	٦٧٤,٧٣٣	١,٠٩٩,٨٠٠	٢,٩٢١,٥٢١

أقسام/ قطاعات العمل الرئيسية:

تضم أنشطة البنك من أقسام العمل الرئيسية التالية:-

قطاع الأفراد: ودائع ومنتجات إئتمانية واستثمارية للأفراد، حوالات، تمويل عقاري، إصدار بطاقات ائتمان وتمويل شخصي

قطاع الشركات: تمويل وودائع ومنتجات إئتمانية للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات.

الوساطة وإدارة الأصول: خدمات الوساطة لتداول أسهم العملاء وإدارة العديد من صناديق الاستثمار المقفلة والمفتوحة (والمدارة بواسطة شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك).

قطاع الخزينة: الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات والتزامات البنك. ويشمل ذلك إدارة مخاطر معدل الربح وإدارة السيولة لضمان الإستقرار المالي للعملاء. وتشمل الأنشطة الأخرى للخزينة إدارة المحفظة الإستثمارية للبنك، وتقديم الحلول ومنتجات الخزينة لتلبية متطلبات العملاء.

قطاعات أخرى: تتضمن القطاعات الأخرى الإستثمار في شركة زميلة و الأرباح من بيع العقار.

ويوضح الجدول التالي إجمالي دخل ومصروفات العمليات، وصافي الأرباح لكل قطاع من قطاعات العمل:

بآلاف الريالات السعودية							
٢٠١٥	**قطاع الأفراد**	**قطاع الشركات**	**الخزينة**	**الوساطة وإدارة الأصول**	**التكافل التعاوني**	**أخرى**	**المجموع**
إجمالي دخل العمليات	٨٩٣،٩٣٧	٥٧٧،٦٧٤	٦٧٢،٣٢٤	٢٧٠،٧٢٧	٢١،٣٣٨	٤٨٥،٥٢١	٢،٩٢١،٥٢١
إجمالي مصاريف العمليات	(٨٧٨،٤٠٦)	(٣٨٤،٤٢٧)	(١٨٢،٨٣٢)	(١٦١،٧٣٨)	(٣٤،٠٩١)	٣،٩٨٩	(١،٦٣٧،٥٠٥)
الحصة من أرباح الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	٣،١٠٣	٣،١٠٣
صافي (الخسارة)/الدخل	١٥،٥٣١	١٩٣،٢٤٧	٤٨٩،٤٩٢	١٠٨،٩٨٩	(١٢،٧٥٣)	٤٩٢،٦١٣	١،٢٨٧،١١٩

الشركات التابعة والزميلة:

يوضح الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها ونسبة ملكية الأسهم فيها وأعمالها الرئيسية، والبلد الذي تمارس فيه عملياتها وبلد التأسيس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م:

الشركات التابعة/الزميلة	بلد النشاط والتأسيس	طبيعة الأعمال	رأس المال المساهم (بملايين الريالات السعودية)	الملكية	النوع
شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)	المملكة العربية السعودية	الوساطة وإدارة الأصول	٥٠٠	١٠٠%	شركة تابعة
شركة أمان للتطوير العقاري والاستثماري	المملكة العربية السعودية	حفظ وإدارة الضمانات بالنيابة عن البنك	١	١٠٠%	شركة تابعة
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية	أنشطة التأمين في قطاعات الحماية والادخار	٣٥٠	٣٥%	شركة زميلة

يبلغ رأس مال شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المُصدر ٥٠٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ٥٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال " شركة أمان للتطوير والإستثمار العقاري" ١ مليون ريال سعودي مقسم إلى ١٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال "الجزيرة تكافل" المُصدر ٣٥٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ٣٥ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد.

أرباح البنك ونمو الموجودات والمطلوبات المالية

سجّل البنك أرباحاً صافية بلغت ١،٢٨٧,١مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م. ويمثل ذلك إرتفاعاً وقدره ٧١٤,٧ مليون ريال سعودي، أي بنسبة ١٢٤,٨% ، عن الأرباح التي حققها البنك لنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ٥٧٢,٥ مليون ريال سعودي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع دخل العمليات والتي تتضمن الأرباح من بيع أرض وقدره ٥٧٢,٦ مليون ريال سعودي. وبلغ ربح السهم الواحد ٣,٢٢ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة بمبلغ ١,٤٣ ريال سعودي لنفس الفترة من العام الماضي وبلغ إجمالي الموجودات ٦٣,٣ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة بـمبلغ ٦٦,٦ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ و بإنخفاض بمبلغ ٣,٣ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ٤,٩%، في حين بلغت ودائع العملاء ٤٩,٧ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بإنخفاض بمبلغ ٤,٩ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ٩,٠ % مقارنة بمبلغ ٥٤,٦ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. أما صافي قروض وسلف العملاء، فقد بلغت ٤١,٩ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بارتفاع ضئيل بمبلغ ٠,٦ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة ١,٥ % من ٤١,٢ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. وقد بلغت المحفظة الإستثمارية بالبنك ١١,٢ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، بإنخفاض وقدره ٠,١ مليار ريال سعودي ويمثل إنخفاضا بنسبة ١,٢% مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ١١,٣ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

الاقتراض وسندات الدين المصدرة:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (بآلاف الريالات السعودية)
صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ١,٠٠٠ مليون ريال سعودي	١,٠٠٠,٠٠٠
الإجمالي	١,٠٠٠,٠٠٠

صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ١٠٠٠ مليون ريال سعودي:

بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١م، أصدر البنك ١,٠٠٠ شهادة صكوك معززة بقيمة ١ مليون ريال سعودي لكل شهادة بمعدل توزيع أرباح مبني على أساس سعر العرض بين البنوك السعودية (سيبور) لفترة ٦ أشهر يعاد سريانها نصف سنوياً مقدماً، إضافة لهامش وقدره ١٧٠ نقطة أساس في السنة. وتستحق الصكوك بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢١ كما أن التزامات البنك بموجب هذا الإصدار غير مضمونة بأية أصول أو ضمانات من قبل أي طرف آخر، وهي ثانوية الأولوية في السداد. ويتمتع البنك في هذا الإصدار بحق استدعاء الصكوك وهو الحق الذي يمكنه ممارسته بعد تاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٦ وفق شروط معينة وطبقاً للشروط ذات العلاقة الواردة في نشرة الطرح المؤرخة في ٢٨ مارس ٢٠١١. وقد تم تسجيل هذه الصكوك لدى سوق الأسهم السعودية (تداول).

الاقتراض من البنوك:

بلغت قروض البنك من البنوك الأخرى ٤,١ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٣,٧مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤م. بإرتفاع بنسبة ٩%. ويعتبر هذا نشاطا لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

مزايا وتعويضات الموظفين:

يتم تحديد مستوى وحجم تعويضات ومزايا الموظفين من خلال مراجعة ومسح الأجور بالسوق المحلي والتي يتم تنظيمها بشكل دوري بالإضافة إلى عدد من الوسائل الأخرى المتعلقة بالاستقصاء عن مستويات الرواتب في سوق العمل. ويتم اتباع هذه الإجراءات بهدف تمكين المجموعة من مواكبة ظروف السوق المحلية والإقليمية بما في ذلك اخذ حدة المخاطر بعين الاعتبار .

ويتكون هيكل التعويضات من استحقاقات ثابتة ومتغيرة وبدلات وبرامج حوافز دورية والامتيازات غير النقدية، وكل ذلك طبقا للمعايير والأعراف المتبعة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

وفقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية، والسياسات الداخلية للبنك، فإنّ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع عند انتهاء فترة خدمة الموظف. وقد بلغ إجمالي تعويضات نهاية الخدمة للموظفين مع نهاية ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١٩٥,٦ مليون ريال سعودي .

المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك

يتبنى البنك طريقة متحفظة تتركز على المخاطر في إدارة مخاطر البنك بشكل عام، وبذلك يواصل البنك الإستثمار في بناء بنية تحتية تستطيع بشكل فاعل تعريف وتقييم وقياس والسيطرة على المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك.

كإجراء رئيسي على مستوى المخاطر، تواصل إدارة بنك الجزيرة المتابعة الدقيقة للمخاطر الرئيسية والناشئة التي يتوقع أن تبرز وتهدد ليس الإقتصاديات العالمية فحسب بل أيضا آثارها المتعددة على الاقتصاد السعودي والقطاع المالي. وعطفا على ما تقدم فقد تميز عام ٢٠١٥ ببعض الأحداث العالمية الكبرى التي كان من أهمها:

(أ) التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية حيث شهدت الإقتصاديات العالمية هبوط اسعار البترول إلى مستويات لم يسبق أن وصلتها منذ أزمة ٢٠٠٨م الإقتصادية.

(ب) أعلنت واحده من أكبر الإقتصادات العالمية (الصين)، رسمياً تباطؤا ملحوظاً في نموها الإقتصادي، مرسلة بذلك إشارات بإحتمال تكرار الأزمة المالية العالمية.

(ج) تتشارك القوى العالمية إختلافاً كبيراً في الرأي حول الإستقرار السياسي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

(د) أصدرت المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات العالمي تعليمات جديدة تتخذ بموجبها المزيد من خطوات التشديد والإنضباط المالي لإدارة أنظمة رأس المال والسيولة.

(هـ) أدى رفع سعر الفائدة من قبل مجلس الإحتياطي الفدرالي ولأول مرة خلال عقد من الزمن، وهي خطوة كانت تتوقعها الأسواق مسبقاً، إلى حدوث تدفقات نقدية كبيرة خارج الأسواق الناشئة إضافة إلى تسويات في الأسعار شملت كافة فئات الأصول.

لقد طبقت الإدارة نهجاً موضوعياً من الأحداث العالمية والمحلية السائدة والناشئة وواصلت التركيز على التقييم والإدارة الدقيقين للمخاطر الرئيسية التالية:

١. **الحفاظ على الكفاية الرأسمالية:**
تضمن الإدارة مواصلة البنك الإحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال النوعي مما يمكنها من مساندة النمو المتوقع في الأصول المرجحة بالمخاطر وكذلك الوفاء بمتطلبات الكفاية الرأسمالية النظامية المتوقعة. وضمن هذا الإطار، فقد وضع البنك خطة مفصلة ومحكمة لتعزيز رأس المال تأخذ في الإعتبار مختلف السيناريوهات المحتملة لتعزيز رأس المال والمزايا والقيود ذات العلاقة بهذه السيناريوهات وكذلك مايتعلق بتكلفة توفير رأس المال والأطر الزمنية للتنفيذ.

كما تؤكد الإدارة على مواصلة العمل على هذا الصعيد حيث اختارت السيناريوهات الأمثل التي من شأنها أن تضمن ليس مجرد رأس المال الكمي بل أيضا رأس المال النوعي في استجابته للمتطلبات النظامية.

٢. **إدارة السيولة:**
إن إحدى المخاطر الرئيسية المترتبة على الأحداث العالمية الأخيرة وآثارها على الأسواق المالية الإقليمية والمحلية تتمثل في توفير السيولة / الأموال بتكلفة لا تزيد عن تدفق العوائد الإقتصادية المشتقة من الأصول الممولة.

إدراكاً منها لمتطلبات السيولة بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات الأعمال الحالية والأعمال المخططة، فقد قامت إدارة بنك الجزيرة بوضع إطار قوي للسيولة يضمن تحديداً استباقياً لمتطلبات السيولة الحالية والمقدرة كما يقيس تلك المتطلبات مقابل تكلفة تلك السيولة. واصلت لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك تركيزها على ضمان إبقاء تكلفة التمويل / السيولة ضمن حدود معقولة مما يوفر للبنك فرصة لتمويل نمو الأصول ذات العوائد العالية.

٣. **نوعية الأصول:**
مواجهة القطاع المالي العالمي والإقليمي لتراجعاً أساسياً في نوعية الأصول أجبر العديد من المؤسسات المالية النظامية الهامة على زيادة المخصصات مقابل الأصول غير العاملة أو تبني أعلى نسبة ممكنة لشطب المديونيات.

وانطلاقا من هذا المفهوم، ركزت إدارة بنك الجزيرة في عام ٢٠١٥م على ضمان بقاء نوعية الأصول لكافة خطوط العمل في مستوى مقبول من حيث النوعية بما يحول دون أية تصنيفات أو مخصصات و/ أو شطب لديون لا مبرر لها. كما بقي البنك انتقائياً على مستوى كافة شرائح الأعمال وقارب شرائح عملائه المستهدفة بمنهجية واضحة تتركز على النواحي التالية:

(أ) وضع أسس محددة لإطار وسياسة تحمل المخاطر

(ب) تحديد السوق المستهدفة والحصة السوقية بشكل واضح

(ج) تحديد إطار لشرائح القطاع المالي من حيث المخاطر والعوائد والمتطلبات النظامية واتجاهات الأداء.

(د) وضع معايير لتقبل المخاطر لضمان تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بقطاع معين و/أو شرائح معينة وذلك من خلال مؤشرات تأهيل محددة.

(هـ) اعتماد درجة تقييم لمخاطر المقترض المستهدف عبر شرائح العمل والمحافظ المالية لضمان أن يدعم ذلك الإجراء النمو المستهدف لنوعية الأصول واحتمالية التعثر وتقديرات تكلفة الائتمان.

المعايير المحاسبية:

يحتفظ البنك بسجلات وقيود دقيقة للحسابات والسجلات المعتمدة لديه. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) مع الالتزام بـ"نظام مراقبة البنوك"، ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. وتنسجم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

تعيين مراجعي حسابات البنك

إنّ المراجعين الخارجيين لحسابات البنك مسئولين عن مراجعة القوائم المالية السنوية والربع السنوية للبنك. وقد أقر اجتماع "الجمعية العامة العادية" للبنك المنعقد في ٢٢ ابريل ٢٠١٥ (الموافق ١٤٣٦/٠٧/٣هـ) توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإعادة تعيين "إرنست و يونغ" و "كي بي إم جي الفوزان وشركاه" مراجعين خارجيين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

كفاية رأس المال بموجب معيار بازل٢ وبازل٣:

إن معيار "بازل" هو معيار عمل دولي لإدارة المخاطر ورأس المال ويهدف إلى تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية حيث يشترط حدا أدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي آخذا في الاعتبار وضع مخاطر الشركة ذات العلاقة.

وقد كانت مؤسسة النقد في مقدمة الجهات التي ضمنت تبني المؤسسات المالية السعودية هذا المعيار وتطبيق أفضل الممارسات التي يدعو لها هذا المعيار ولذلك فقد أصدرت مختلف التعليمات والتوجيهات ذات العلاقة بهذا الشأن.

يتكون إطار معيار "بازل" من ثلاثة أركان تعزز بعضها البعض، التي تهدف مجتمعة إلى المساهمة في تحقيق سلامة ومتانة وثبات الممارسات على مستوى القطاع المالي.

وطبقا لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي فقد أصبح إطار "بازل ٣" نافذاً اعتباراً من ١ يناير٢٠١٣. وينطوي الإطار الجديد على تعديلات هامة على طريقة حساب رأس المال النظامي ووزن الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن الركن الأول. كذلك شهدت متطلبات الركن الثاني والركن الثالث من المعيار تحسينات هامة بموجب إطار "بازل ٣"

ويراقب البنك مدى كفاية رأسماله باستخدام معايير كفاية رأس المال والنسب التي تقررها تلك المعايير حسب المتطلبات المحددة والمقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وتقيس هذه المعايير والنسب كفاية رأس المال عن طريق مقارنة رأس مال البنك المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحّد للموجودات والمطلوبات والمبالغ الإسمية للمشتقات المالية بمبالغ موزونة تعكس المخاطر المتعلقة بها.

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مصممة لتقييم المتطلبات الرأسمالية بالنسبة لمخاطر الركن الثاني، وذلك على أساس الوضع الحاضر والآفاق المستقبلية آخذة بعين الاعتبار المخاطر الحالية للبنك وخطط النمو المستقبلي. كما تقيس إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مدى استجابة أعمال البنك والأنماط الرأسمالية تحت مختلف المستويات المعقولة من سيناريوهات الأوضاع الضاغطة .

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك تمثل وثيقة شاملة مصممة لتقييم مخاطر البنك وأيضا لتعريف وقياس والسيطرة على المخاطر ومتطلباتها ومصادرها من رأس المال. كما تمثل هذه الإجراءات نهجاً واقعياً ومتركزاً على المخاطر من أجل تقييم متطلبات رأس المال الحالية والمخططة لبنك الجزيرة على أساس الدمج التام بناءاً على إطار الركن الثاني.

لقد تم إعداد إفصاح كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات الإفصاح بموجب معيار "بازل" التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي من حين لآخر وحسبما ينطبق على البنك.

كما أن البنك في وضع جيد بما يمكنه من الاستجابة لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها بموجب معايير "بازل ٣"

المدفوعات النظامية

قام بنك الجزيرة خلال السنة بسداد الدفعات التالية :

المدفوعات	مليون ريال سعودي
الزكاة المسددة خلال عام ٢٠١٥ (عن عام ٢٠١٤)	١٣,٧١
ضريبة مخصومة من المنبع	٤,٨٥
ضريبة مدفوعة مقدما (عن عام ٢٠١٥)	٥,١٠
ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٤	١,٠٣
زكاة وضريبة مخصومة من المنبع وضرائب سنوات سابقة	٠,٨٢
التأمينات الاجتماعية- حصة البنك وحصة الموظفين	٥٧,٦٧
التأشيرات، رخص الإقامة والخدمات المتصلة بها .. الخ،	٠,٣٩

قدرت التزامات الزكاة المستحقة لعام ٢٠١٥ على المساهمين السعوديين بمبلغ ٣١,٠٦ مليون ريال سعودي. وكان بنك الجزيرة قد جنب مخصصاً كافياً في دفاتره لتسوية التزامات الزكاة المقدرة. كما قدرت ضريبة الدخل الواجبة على المساهمين غير السعوديين بمبلغ ١٥,٣٩ مليون ريال سعودي وسوف يتحملها في النهاية المساهمون غير السعوديين.

كما تلقى البنك تقديرات زكوية للسنوات حتى عام ٢٠١١ مما يضيف مطالبات أخرى وهذا البند موضح بالكامل في الإيضاح رقم ٢٧ من إيضاحات القوائم المالية السنوية للبنك.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية:

فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال والبلديات وجهات حكومية أخرى غرامات مالية على البنك بلغت في إجمالها ٢١٠,٨ ألف ريال سعودي خلال عام ٢٠١٥ كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجهة النظامية	بالاف الريالات السعودية
مؤسسة النقد العربي السعودي	١٨,٠
هيئة سوق المال	١٦٠,٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٣٢,٨
الإجمالي	**٢١٠,٨**

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتجري معاملات الأطراف ذات العلاقة كما يري مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أساس تجاري بحت وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

كانت الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والناتجة عن تلك المعاملات والمدرجة في القوائم المالية الموحدة على النحو التالي:-

	٢٠١٥	٢٠١٤
	بآلاف الريالات السعودية	**بآلاف الريالات السعودية**
بنك باكستان الوطني (مساهم):		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦٢٥	٤٩٢
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٤٠	١٨٦
تعهدات والتزامات طارئة	٦٠٠	٢،٢٤٥
أعضاء مجلس الإدارة / الإدارة التنفيذية وكبار المساهمين وأفراد عائلاتهم:		
قروض وسلف	٤٠٢،٩٠٩	٧٩٨،٤٤٦
ودائع العملاء	٨٩،٩١٨	٤،٤٩١،٠٠٨
ذمم مدينة أخرى	-	١٣,١١٨
تعهدات والتزامات طارئة	٤،٢٠٢	٣٤،١٤٨

صنف المساهمون الذين يمتلكون أكثر من ٥% من رأس المال للبنك على أنهم من كبار المساهمين

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الدخل من العمولات الخاصة	٢١،٩٧٩	١٤،٦٦٨
مصاريف العمولات الخاصة	٥٣،٨٨٧	٤٤،٨٥٢
الدخل من الرسوم والعمولات	٣٢	٧٤
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٥،٢٦٧	٦،٠٨٠

بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال السنة كالتالي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
مزايا قصيرة الأجل (رواتب وبدلات)	٨٤،٨٠٣	٧٤،٨٩٠
مكافآت نهاية الخدمة	٢١،٦٦٩	١٨،١٤١

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص، بمن فيهم المدراء التنفيذيين، الذين لهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك أو الأعضاء من خارج المجلس وفقاً للثوابت التي حددتها التعليمات الصادرة عن السلطات الإشرافية، وتخضع للمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة وتوجيهات المكافآت الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي لبنك الجزيرة.

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه. إن إجمالي هذه المدفوعات خلال عام ٢٠١٥م لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار الموظفين التنفيذيين من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول كما يلي:

ملاحظة: طلبت هيئة السوق المالية بخطابها بالفاكس المؤرخ في ٢٠١٥/١١/١٥م أن يتم الإفصاح عن مكافآت اعضاء مجلس الأدارة المستقلين بشكل منفصل – حسب متطلبات الفقرة (هـ) من المادة (٩) من لائحة حوكمة الشركات.

التعويضات والبدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار المسئولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول: **(بآلاف الريالات السعودية)**

البيان	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	المدفوعات لخمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول
رواتب وتعويضات	-	-	-	١٤,١٩٧
بدلات	-	٢,٣٣٧	١,١٢٢	١,٢٥٢
علاوات سنوية ودورية	-	-	-	٩,٩٨٤
حوافز	-	-	-	-
تعويضات أو مزايا تدفع على أساس شهري أو سنوي	-	-	-	١,٥١٥
الإجمالي	-	٥،٦٦٤	١,١٢٢	٢٦,٩٤٨

تأكيدات مجلس الإدارة:

يشرف مجلس الإدارة على أداء وعمليات البنك ووضع السياسات، وضمان التنفيذ الصحيح لها وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية خلال العام. إضافة إلى ذلك، يراجع المجلس دورياً فاعلية الأنظمة القائمة والضوابط الداخلية ويراقب القطاعات الرئيسية للبنك للتحقق من تنفيذ السياسات العامة ومستويات إدارة المخاطر التي حددها المجلس..

كما يراجع المجلس أيضاً من خلال لجنة المراجعة المركز المالي للبنك مع مراجعي حسابات البنك لضمان سلامة ونزاهة الأداء المالي والالتزام التام بالأنظمة واللوائح والمعايير المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته القانونية عن دقة البيانات المالية، وأنها تعكس الوضع المالي للبنك ونتائجه بصورة عادلة، كما يضمن التزام كافة عملياته بضوابط المراقبة الموضوعة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

ويؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأشخاص الآخرين من ذوي المصلحة حسب معرفته ومن كافة النواحي الجوهرية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونّفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- أنه لا يوجد في أي عقد يكون البنك طرفاً فيه أية مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي أو المسئول المالي الأول أو أي شخص له علاقة معهم، باستثناء ما هو مذكور في هذا التقرير في "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ مراجعو الحسابات مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. وبرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل جوانب جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك.

سياسة توزيع الأرباح:

يتبع البنك الأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية ونظامه الأساسي فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، حيث يقوم البنك بتوزيع الأرباح على مساهميه طبقاً للمادة (٤٥) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وذلك على النحو الآتي:

(أ) تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخصم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن الجانب غير السعودي من نصيبه في صافي الربح.

(ب) يرحل ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة أعلاه للإحتياطي القانوني إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(ج) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والزكاة والضريبة مبلغ لا يقل عن (٥ بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة ، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين المعنيين لا تكفي لدفع الأرباح ، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في هذه السنة أو السنوات التالية ، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما أقترحه مجلس الإدارة.

(د) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات السابقة (أ، ب، ج) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(هـ) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى من صافي الأرباح -بعد خصم الزكاة والضريبة -ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

التعاملات البنكية مع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول:

بخلاف المعلومات الواردة أعلاه "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة" التي تمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، لا توجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المسؤول المالي الأول.

التصنيف الإئتماني:

يمثل الجدول أدناه آخر تقييم إئتماني للبنك:

التصنيف الإئتماني	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (في نوفمبر ٢٠١٥)	موديز (في اغسطس ٢٠١٥)	فيتش (في فبراير ٢٠١٦)
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)			F٢
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)			A-
تصنيف الائتماني – المعيار العالمي	A-/A٢		
تصنيف الدعم			١
تصنيف الوضع المستقبلي	مستقر	مستقر	مستقر
ودائع البنك		A٣/P-٢	
تصنيف الائتماني – المعيار المحلي	A+/A١		
مخاطر سيادية (طويل الأجل)			AA-
تصنيف السلامة			bb+

ترتيبات تنازل المساهمين عن حقهم في الأرباح:

ليس لدى البنك أيّ علم بأية معلومات أو ترتيبات أو اتفاقيات للتنازل من قبل أي من مساهمي البنك عن أياً من حقوقهم في الأرباح

الإخطارات المتعلقة بكبار المساهمين:

لم يتلق البنك خلال العام ٢٠١٥ أي إخطار من المساهمين أو الأشخاص ذوي العلاقة فيما يتعلق بأي تغيير في ملكيتهم لأسهم البنك وفقا لمتطلبات الإفصاح من قواعد الإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية. ويوضح الجدول التالي ملكية كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذين وزوجاتهم وأولادهم القصر في الأسهم:

١) وصف لأي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وأقربائهم) أبلغوا البنك بتلك الحقوق بموجب المادة (٤٥) من قواعد التسجيل والإدراج، وأي تغيير في تلك الحقوق خلال السنة المالية الأخيرة. حسب متطلبات الفقرة (١٠) من المادة الثالثة والأربعون من قواعد التسجيل والإدراج.

اسم من تعود له المصلحة	في بداية عام ٢٠١٥		خلال عام ٢٠١٥		في نهاية عام ٢٠١٥	
	عدد الأسهم	نسبة التملك %	عدد الأسهم	نسبة التغير %	عدد الأسهم	نسبة التغير %
البنك الأهلي الباكستاني	٢٣,٣٣٣,٣٣٣	٥,٨٣	٢٣,٣٣٣,٣٣٣	-	٢٣,٣٣٣,٣٣٣	-
الشيخ صالح عبد الله محمد كامل	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-

٢) وصف لأي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وأقربائهم في أسهم أو أدوات دين البنك أو أي من شركاته التابعة، وأي تغيير في تلك المصلحة أو تلك الحقوق خلال السنة المالية الأخيرة. وذلك حسب متطلبات الفقرة (١١) من المادة الثالثة والأربعون من قواعد التسجيل والإدراج.

مجلس الإدارة:

اسم من تعود له المصلحة	في بداية عام ٢٠١٥م		خلال عام ٢٠١٥م		في نهاية عام ٢٠١٥م	
	عدد الأسهم	نسبة التملك %	عدد الأسهم	نسبة التغير %	عدد الأسهم	نسبة التغير %
▪ الأستاذ/ طه عبد الله إبراهيم القويز	٢٣٢،٤٤٤	٠,٠٦	٢٣٢،٤٤٤	-	٢٣٢،٤٤٤	-
▪ الأستاذ/عبد الله صالح عبد الله كامل	١٣،٣٤٠،٠٠٠	٣,٣٤	١٣،٣٤٠،٠٠٠	-	١٣،٣٤٠،٠٠٠	-
▪ شركة بيت التوفيق للتنمية ذات مسئولية محدودة	٨٠٣،٤٣٧	٠,٢٠	٨٠٣،٤٣٧	-	٨٠٣،٤٣٧	-
▪ الأستاذ/ نبيل داود سليمان الحوشان الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب	٢،٦٦٦	٠,٠٠١	٢،٦٦٦	-	٢،٦٦٦	-
▪ المهندس/طارق عثمان عبد الله القصبي	١٣،٥٧٤	٠,٠٠٤	١٣،٥٧٤	-	١٣،٥٧٤	-
▪ المهندس/عبد المجيد إبراهيم عبد المحسن السلطان	١،٣٣٣	٠,٠٠١	١،٣٣٣	-	١،٣٣٣	-
▪ شركة اتحاد الإخوة للتنمية	٢٦،٣٧٥،٧٥٤	٦,٥٩	٢٦،٣٧٥،٧٥٤	-	٢٦،٣٧٥،٧٥٤	-
▪ الأستاذ/خالد عمر جاسر البلطان	١٤،١٠٣،٢٣٠	٤	١٣،٨٨١،٣٧٥	١,٦	١٣،٨٨١،٣٧٥	-
▪ الأستاذ/خليفة عبد اللطيف عبد الله الملحم	٢،٢٢٠،٦٦٨	٠,٥٨	٢،٢٢٠،٦٦٨	-	٢،٢٢٠،٦٦٨	-
▪ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (يمثلها الأستاذ/ رياض مصطفى الدغيثر)	١٩،٩١٥،٦٧١	٤,٠٩	١٩،٩١٥،٦٧١	-	١٩،٩١٥،٦٧١	-

استقال معالي الأستاذ/ ماجد بن عبد الله الحقيل من عضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤م، وقبل المجلس الاستقالة في ذات التاريخ وتم نشرها في حينه على موقع تداول، وذلك بسبب صدور الأمر السامي الملكي في ١٤٣٦/٠٩/٢٦هـ الموافق ٢٠١٥/٠٧/١٣م بتعيينه وزيراً للإسكان في حكومة المملكة العربية السعودية.

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة (٩) أعضاء (حالياً ثمانية) يمثلون أشخاصاً اعتباريين، وأشخاصاً طبيعيين ممثلين بالمجلس بصفتهم الشخصية.

مجلس الإدارة واللجان التابعة

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد المجلس ٥ اجتماعات في عام ٢٠١٥ (٦ اجتماعات في عام ٢٠١٤) حسب المبين في الجدول التالي:

اســـــم عضو مجلس الإدارة	تصنيف العضوية	الاجتماع الأول تم فى ٢٠١٥/٠١/٠٧م	الاجتماع الثانى تم فى ٢٠١٥/٠٤/٢٢م	الاجتماع الثالث تم فى ٢٠١٥/٠٧/٠١م	الاجتماع الرابع تم فى ٢٠١٥/١٠/٢١م	الاجتماع الخامس تم فى ٢٠١٥/١٢/٢٨م	الإجمالي
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويز	مستقل	١	١	١	١	–	٤
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	غير تنفيذي	١	١	١	١	–	٤
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان (الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب)	تنفيذي	١	١	١	١	١	٥
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	غير تنفيذي	١	١	١	١	١	٥
الأستاذ/خليفة بن عبد اللطيف الملحم	غير تنفيذي	١	١	١	١	١	٥
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطـان	غير تنفيذي	١	١	١	١	١	٥
المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	غير تنفيذي	١	١	١	١	١	٥
*الأستاذ/رياض بن مصطفى الدغيثر (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	مستقل	١	١	١	١	١	٥

أعضاء مجلس الإدارة ولجانهم:

يتكون مجلس الإدارة من (٩) تسعة أعضاء تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة العادية " الثامنة والأربعون " المنعقدة مساء يوم الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م، (حالياً ثمانية أعضاء) يمثلون اشخاصاً اعتباريين، وأشخاصاً طبيعيين ممثلين بالمجلس بصفتهم الشخصية منهم خمسة (٥) أعضاء غير تنفيذيين، وعضوين (٢) مستقلين، وعضو واحد تنفيذي (١).

ويراقب مجلس الإدارة بصفة عامة أداء البنك وسير العمل فيه عن طريق الاجتماعات الدورية التي يعقدها خلال العام، ويقوم المجلس بوضع السياسات والتأكد من تنفيذها، كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فعالية الأنظمة المطبقة وإجراءات الرقابة الداخلية، ويراقب قطاعات العمل الرئيسة بالبنك للتأكد من تطبيق السياسات العامة التي قام بوضعها، وتحديد مستويات المخاطر والتأكد من إدارتها بصورة مقبولة.

ويقوم المجلس أيضاً عبر لجنة المراجعة والتدقيق بمراجعة الوضع المالي للبنك مع المراجعين الخارجيين للتأكد من سلامة الأداء المالي والتأكد من الالتزام التام بالقوانين والأنظمة والمعايير المحاسبية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

ويؤكد المجلس مسئوليته النظامية عن صحة القوائم المالية وأنها تعكس بصورة عادلة المركز المالي للبنك ونتائج أعماله ومدى الالتزام في جميع أعماله بالضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة الشرعية التابعة للبنك.

قدم معالي الأستاذ/ ماجد بن عبد الله الحقيل استقالته من عضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤م. وقد قبل مجلس الإدارة الاستقالة في ٢٠١٥/٠٧/١٤م وتم الإفصاح عنها في موقع تداول في نفس التاريخ المذكور، كما تم تبليغ مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستقالة حسب المتبع. وتعود أسباب الاستقالة إلى صدور الأمر الملكي السامي في ١٤٣٦/٠٩/٢٦هـ الموافق ٢٠١٥/٠٧/١٣م بتعيين معاليه وزيراً للإسكان في حكومة المملكة العربية السعودية.

* ثبت للبنك بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/٠٢م تملك شركة حصانة التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أسهماً في رأس مال البنك، الأمر الذي أثر على تصنيف الأستاذ رياض الدغيثر كعضو مستقل ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مما تطلب الإفصاح عن ذلك وتعديل تصنيف العضوية إلى غير تنفيذي في ٢٠١٥/٠٧/٠٥م. وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٧م تم رفع طلب تغيير تصنيف عضوية الأستاذ رياض الدغيثر من غير تنفيذي إلى مستقل بعد أن اتضح أن شركة حصانة لم تعد مالكة لأسهم في راس مال البنك، حيث تم تأكيد تعديل صفة العضوية من غير تنفيذي إلى مستقل بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٠م.

أما بالنسبة لعضوية أعضاء مجلس إدارة بنك الجزيرة في الشركات المساهمة السعودية المدرجة/غير المدرجة في نظام تداول كما في نهاية ٢٠١٥/١٢/٣١ فهي كما يلي:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويـــــز	١- شركة الأتصالات السعودية - عضو مجلس الإدارة ٢- الشركة السعودية لصناعة وهندسة الطيران - عضو مجلس الإدارة ٣- شركة دراية المالية - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامـــــل	١- شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة - رئيس مجلس الإدارة ٢ – شركة إعمار المدينة الاقتصادية - عضو مجلس الإدارة ٣- شركة أم القرى للتنمية والإعمار - رئيس مجلس الإدارة ٤ – شركة أملاك العالمية للتمويل والتطوير التجاري - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشـــــان الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب	- شركة الجزيرة للأسواق المالية - عضو مجلس الإدارة
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	١- شركة أسمنت القصيم - عضو مجلس الإدارة ٢- شركة الجزيرة تكافل تعاوني - رئيس مجلس الإدارة ٣- شركة اتحاد الأخوة للتنمية - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطـــــان	- الشركة الوطنية للمساندة الأرضية للطيران السعودية – عضو مجلس الإدارة
المهندس/ طارق بن عثمان القصبـــي	١- شركة دلة للخدمات الصحية القابضة - رئيس مجلس الإدارة ٢- شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة - نائب رئيس مجلس الإدارة ٣ – شركة عطاء التعليمية - رئيس مجلس الإدارة ٤ – شركة سرب للاستثمار العقاري - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحـم	١- الشركة المتقدمة للبتروكيماويات - عضو مجلس الإدارة ٢- شركة الإسمنت الأبيض السعودي - عضو مجلس الإدارة ٣ – شركة الاتفاق للحديد - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ رياض بن مصطفـــــى الدغيثر (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية)	-

تلبية للمتطلبات النظامية وتحقيقاً للأداء الأمثل والاستفادة من خبرات أعضاء المجلس المتنوعة فقد شكّل المجلس اللجان الرئيسة التالية لمساندته في أداء التزاماته وواجباته وهي:

اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة من أعضاء يتم اختيارهم بواسطة مجلس الإدارة ويرأسها في هذه الدورة رئيس مجلس الإدارة. ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاتها وصلاحياتها. ويقع على عاتق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها مراقبة تطبيق الإستراتيجية والسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية وخطة العمل المقدمة للعام المالي والتأكد من مدى تنفيذها لسياسات مجلس الإدارة إضافةً إلى مراقبة كفاءة تنفيذ معايير وسياسات الرقابة الداخلية.

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ -الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠١٥م (أحد عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠١٤م) حضرها أعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويز	رئيس اللجنة التنفيذية	١٠
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	عضو اللجنة التنفيذية	١٠
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو اللجنة التنفيذية	١١
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو اللجنة التنفيذية	١٠
* المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو اللجنة التنفيذية	٢

*حصل البنك على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابها رقم ٣٥١٠٠٠١٥٢٨٢٩ وتاريخ ١٤٣٦/١٢/٠٦هـ على تعيين عضو مجلس الإدارة الأستاذ/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان-عضواً في اللجنة التنفيذية بالبنك خلال المدة المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة التي سوف تنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م، خلفاً لمعالي الأستاذ ماجد بن عبد الله الحقيل – الذي استقال بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤م.

لجنة المراجعة:

تقوم هذه اللجنة بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته الإشرافية فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين وكفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والتزام البنك بالسياسات الأخلاقية والمتطلبات القانونية والنظامية إضافة إلى إدارة المخاطر وأنشطة الالتزام والرقابة بالبنك.

وتقوم اللجنة بمراجعة القوائم المالية ربع السنوية للبنك وتساعد مجلس الإدارة في القيام بالتقويم والمراجعة السنوية لفاعلية أجهزة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع الخطط الإستراتيجية لمواجهة تلك المخاطر.

عكست نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك مستويات جيدة ومقبولة. وضمن هذا الإطار يتبنى بنك الجزيرة كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من مختلف الجهات النظامية إضافةً إلى أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

وتتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضوين مستقلين على الأقل من خارج البنك. ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من مسئول إدارة التدقيق الداخلي ومسئول الإدارة المالية بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة. وقد تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م (خمسة اجتماعات عام ٢٠١٤م) حضرها الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
*المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	رئيس لجنة المراجعة	١
الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني	عضو لجنة المراجعة	٤
الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	عضو لجنة المراجعة	٤
الأستاذ/ طه بن محمد أزهري	عضو لجنة المراجعة	٤

* حصل البنك على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي بخطابها رقم ٣٥١٠٠٠١٥٢٨٢٩ وتاريخ ١٤٣٦/١٢/٠٦هـ على تعيين عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان-رئيساً للجنة المراجعة في البنك خلال المدة المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة التي سوف تنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م، خلفاً لمعالي الأستاذ ماجد بن عبد الله الحقيل – الذي استقال بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤م.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

بعد صدور لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة تم الشروع في إنشاء هذه اللجنة كلجنة تابعة لمجلس الإدارة، وقد حدد المرفق (خ) في لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة كيفية تشكيل هذه اللجنة وسلطاتها ومسئولياتها وكافة ما يتعلق بعملها وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وتتركز مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والمراجعة السنوية عن الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى، وربط التوصية بالتعيين بالمهارات المناسبة والقدرات والمؤهلات المطلوبة، ووضع ومراجعة سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية "الثانية والأربعون" في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ الموافق ١٦ ابريل ٢٠٠٨م على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومهام اللجنة حسب المادة الخامسة عشر الصادرة عن هيئة السوق المالية ووفقاً لتوصية مجلس الإدارة.

وتم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت لهذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ (الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م) حيث عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠١٤م (اجتماعين خلال عام ٢٠١٣م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	٣
*الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	٣
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطـان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	٣

*ورد للبنك خطاب مقام هيئة السوق المالية بالفاكس المؤرخ في ٢٠١٥/١١/١٦م مرفقاً به ملاحظات إدارة الحوكمة عن تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٤م ومن ضمنها أن التقرير تضمن وجود عضو تنفيذي في لجنة الترشيحات والمكافآت، في حين أن المادة الثالثة عشر (ج) تنص بوجوب تعيين عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في اللجان المعنية بالمهمات التي قد ينتج عنها حالات تضارب مصالح. وقد شرح البنك في حينه بالخطاب رقم BAJ/CMA/٠٢١٢/٠١١ وتاريخ١٤٣٧/٠٢/٠٢هـ الموافق ٢٠١٥/١٢/٠٢م رداً على ملاحظات الهيئة الأسباب التي دعته لوضع عضو تنفيذي بلجنة الترشيحات والمكافآت إلى أن يتم تصحيح الوضع مع بداية دورة المجلس الجديدة اعتباراً من ٢٠١٦/٠١/٠١م. حيث تم بالفعل استبعاد وجود عضو تنفيذي في لجنة الترشيحات والمكافآت التي تشكلت ضمن الدورة الجديدة للمجلس من ٢٠١٦/٠١/٠١م تطبيقاً لما التزم به البنك لمقام الهيئة في خطابه المذكور أعلاه.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم هذه اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسئوليات الإشراف على المخاطر الكامنة في عمل البنك وعناصر الرقابة المرتبطة بهذه المخاطر، وتتركز مهامها ومسئولياتها في الإشراف والرقابة – وكذلك مراجعة قدرة البنك على ادارة المخاطر بناءً على التحليل المناسب المقدم من إدارة المخاطر وكذلك صياغة السياسات المناسبة لادارة المخاطر اللجنة تقوم باعتماد نظام التصنيف المعمول به في البنك والسياسات الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات والتي تم تطويرها بواسطة لجنة الأصول والالتزامات – مراجعة حالات التعرض للمخاطر المالية وغيرها من الحالات الهامة والحساسة من التعرض للمخاطر والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة وضبط وإعداد التقارير عن حالات التعرض للمخاطر متضمنة على سبيل المثال لا الحصر: مراجعة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والسمعة والتشغيل والتزوير والمخاطر الإستراتيجية، وتقديم حالات التعرض للمخاطر ومستويات التحمل واعتماد التعاملات المناسبة أو القيود التجارية. تقوم اللجنة بمراجعة نطاق عمل إدارة المخاطر والانشطة المستهدفة المرتبطة بأنشطة إدارة المخاطر بالبنك.

وقد تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر لهذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد بتاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥م (ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	رئيس لجنة إدارة المخاطر	٣
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة إدارة المخاطر	٣
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو لجنة إدارة المخاطر	١
الأستاذ/ رياض بن مصطفى الدغيثر (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	عضو لجنة إدارة المخاطر	٣

لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة:

تقوم هذه اللجنة بدور مهم في مساعدة مجلس الإدارة للإطلاع بمسئولياته الإجتماعية المتعلقة ببرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة حيث تتمثل مسئوليات اللجنة في رسم السياسات والإجراءات المتعلقة بأنشطة وبرنامج المسئولية الإجتماعية، واعتماد الميزانية السنوية لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة، وإقرار الخطة السنوية للبرنامج، واتخاذ الحلول المناسبة حيال العوائق التي قد تعترض برامج المسئولية الإجتماعية، ومراجعة أهداف البرنامج من خلال تفعيل وإبراز دور البنك في خدمة المجتمع.

كما تسهم اللجنة وتشارك بشكل فاعل في برامج المسئولية الإجتماعية على مستوى المملكة، ومد جسور التعاون والتواصل بين البنك والجهات والهيئات المعنية بتلك البرامج، وإقامة الشراكات النوعية مع الجمعيات والهيئات الخيرية في المملكة التي تسهم في إبراز دور القطاع الخاص في دفع مسيرة المسئولية الإجتماعية.

كما تسعى اللجنة بكل جد من أجل إيجاد وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعاب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، وتقديم برامج مميزة موجهة لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقرير لمجلس الإدارة بشكل سنوي عن أنشطة وبرامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) .

وقد تم اعتماد تشكيل اللجنة العليا لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة ضمن الدورة الحالية للمجلس وذلك خلال اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال هذه الدورة على النحو التالي:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطـــــان	رئيس لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣
الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق	عضو لجنة لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣

حوكمة الشركات:

يحرص بنك الجزيرة على الالتزام التام بقواعد حوكمة الشركات التي تحقق التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة وسياسات الإفصاح والشفافية والالتزام بمبادئ إدارة المخاطر. كما يقوم البنك بتحقيق التوافق الشامل لأعماله مع أنظمة وقوانين المملكة وإدخال أحدث معايير الأداء للمصرفية العالمية في إشرافه على أدائه المصرفي بما في ذلك التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية السعودية ووزارة التجارة والصناعة وكافة المتطلبات والتوصيات الصادرة من لجنة "بازل".

استناداً للفقرتين (ج) من المادة الأولى و (أ) من المادة التاسعة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية، فإن بنك الجزيرة قام بتطبيق جميع المواد الواردة في اللائحة ما عدا ما يلي:

رقم المادة	نص المادة	الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة: حقوق التصويت	يعد التصويت حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وعلى الشركة تجنب أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام حق التصويت، ويجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره.	ب) يجب إتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة.	لم يتضمن النظام الأساسي للبنك استخدام نظام التصويت التراكمي، ولعدم البدء في تطبيق إلزامية العمل بأسلوب التصويت التراكمي.

كما تم تضمين جميع مبادئ لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة في لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة وتم تفصيلها بما يضمن مراقبة مدى فعاليتها وتطويرها وتعديلها عند الحاجة من قبل مجلس الإدارة.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

كمؤسسة مالية، يعلق البنك أهمية كبرى على بيئة الرقابة الداخلية. وقد وضع البنك إجراءات رقابة داخلية فعالة على مستوى المؤسسة ككل وتتم مراقبة واختبار فعاليتها بشكل مستمر من قبل فعاليات الرقابة في البنك، كما يتم أيضا اختبارها من قبل مراجعي حسابات مستقلون وفريق كشف نظامي.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية في "بنك الجزيرة" مستويات رقابية جيدة ومقبولة.

الخطط المستقبليّة

بنك الجزيرة هو مؤسسة مصرفية رائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وقد تحول بنك الجزيرة خلال السنوات الستة الماضية إلى بنك متكامل ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات.

وتشتمل الخدمات الرئيسية للبنك على الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات فوري (أعمال التحويلات) والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفيّة الخاصة وخدمات الشركات العالميّة والخزينة. وتكمل هذه الخطوط أعمال الشركات التابعة والتي تقدم خدمات التأمين التكافلي، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة، والأوراق المالية.

وقد سجل البنك نمواً قوياً في قاعدة الأصول حيث نمت القروض والسلف نمواً متسارعاً على أساس سنوي. ويعزى ذلك النمو الكبير إلى بناء قاعدة عملاء قوية مع العملاء الأفراد والشركات على حد سواء والتي تتراوح بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والتركيز بشكل كبير على أنشطة البيع المشتركة لمنتجات الأفراد ومنتجات الخزينة وتمويل الشركات بالإضافة الى منتجات الخدمات المصرفية الاستثمارية.

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات مساهمتها الفاعلة في النمو الإجمالي إلى قاعدة أصول البنك وربحيته.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد فقد أدى طرح منتجات وبرامج تحفيزية جديدة، وما اقترن بها من تعزيز قوى وقدرات فريق المبيعات والوصول بها إلى المستوى الأمثل، الى تحقيق نتائج قوية.

وقد أنهت الخدمات المصرفيّة الخاصة وخدمات الشركات العالميّة والخزينة عاماً ناجحاً جداً وتعد العدة لتحقيق الأهداف الطموحة عام ٢٠١٦ وما بعده.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد جهودها لاعادة تعريف الخدمات المصرفية و تعزيز موقع البنك الريادي في السوق المصرفي من خلال تقديم منتجات مبتكرة وحلول مصرفية على أعلى المعايير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

تم تصميم منتجاتنا وخدماتنا لترقى لمستوى احتياجات وتطلعات جميع العملاء ابتداءً من فتح الحسابات إلى الودائع، بطاقات الدفع وبطاقات الائتمان إلى التمويل الشخصي بالإضافة إلى مجموعة رائدة من منتجات التمويل العقاري من خلال شبكة متنامية من الفروع والتي زادت في العام ٢٠١٥ لتصل إلى ٣,٨٥% كحصة سوقية متمثلة في ٧٦ فرعاً و ٢١ قسماً للسيدات مما كان له الدور الأكبر في نمو محفظة التمويل من ١٨,٤٥ مليون الى ١٨,٩٥ مليون ريال نتج عنه نمو طفيف بنسبة ٢,٧%

فعلى الرغم من التحديات الحالية في سوق الودائع المحلي، فقد تجاوز بنك الجزيرة متوسط نمو السوق للودائع تحت الطلب بنسبة نمو وصلت ١% في عام ٢٠١٥ (مقابل تباطؤ السوق ١% بشكل تقديري) وبشكل عام حافظت محفظة مطلوبات المجموعة على مستواها لتغلق العام ٢٠١٥ على ٢٦,٣٥مليون ريال مقارنةً ب ٢٦,٤٤ مليون ريال للعام ٢٠١٤ (مقابل نمو السوق ٣,٩% للودائع تحت الطلب والودائع لأجل مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو الودائع لأجل).

من جانب آخر، تباطأ نمو سوق التمويل الشخصي ليصل الى ثلث نموه في عام ٢٠١٤ مما أدى الى حرب في الأسعار بين البنوك على مدار عام، ولأول مرة في بنك الجزيرة تم استهداف شريحة جديدة من العملاء من خلال اطلاق التمويل الشخصي لشريحة المهنيين كالأطباء والمهندسين الإستشاريين وموظفي البنوك الأخرى دون اشتراط تحويل الراتب بهدف تنويع محفظة التمويل الشخصي والحصول على أفضل العوائد كما قام البنك كجزء من دوره الريادي في خدمة المجتمع بتصميم منتج خاص لتمويل التعليم الجامعي و الذي يسمح للآباء و طلبة التعليم العالي بتمويل النفقات التعليمية بالتعاون مع بعض الجامعات بالاضافة لعدد من الحلول التمويلية المتوقع اطلاقها خلال العام ٢٠١٦ و التي سيكون لها دور في تعزيز أداء محفظة التمويل الشخصي.

وعلى الرغم من بطء نموسوق التمويل العقاري فقد زاد نمو محفظة التمويل العقاري في بنك الجزيرة بنسبة ١٥% في العام ٢٠١٥ بحصة سوقية تقدر ب ٦,٩% و ذلك باطلاق برنامج التمويل العقاري بقسط متغير و الذي يمكن العملاء من دفع أقساط منخفضة لفترة محدودة وزيادتها في وقت لاحق كما أطلقت المجموعة برنامج " التمويل الاضافي" بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية والذي يمكن العملاء من الحصول على مبلغ تمويل اضافي على المبلغ المعتمد من الصندوق. كما تركز المجموعة في العام ٢٠١٦ بشكل كامل على الحفاظ على مركز الريادة في سوق التمويل العقاري بإطلاق المزيد من الحلول التي تلبي احتياجات و تطلعات العملاء.

أطلقت مجموعة مصرفية الأفراد ولأول مرة البطاقة الائتمانية "ماستر كارد" حيث قدمت بطاقة "ماستر كارد تيتانيوم" و"ماستر كارد ايليت وورلد". كما طرحت المجموعة بطاقات " أجواء" الائتمانية الجديدة والتي تعتبر أفضل بطاقة أميال في سوق بطاقات الإئتمان السعودي. وعلاوة على ذلك، عززت المجموعة خدمات بطاقات الإئتمان الحالية برفع مستوى الأمان لعمليات البطاقة حيث تتطلب جميع بطاقات الإئتمان رقم سري لإتمام عمليات الشراء بواسطة نقاط البيع كما يمكن للعميل تعيين أو اعادة تعيين الرقم السري لبطاقة الائتمان عن طريق الهاتف المصرفي، كذلك قدمت المجموعة برنامج "لا تأجل " و الذي يتيح لحاملي بطاقات الائتمان الصادرة من بنك الجزيرة إمكانية دفع مستحقاتهم من خلال أقساط مريحة و بأسعار معقولة.

حققت المجموعة إنجازاً جديداً لبنك الجزيرة كأول بنك يطلق خدمات " سداد للدفع الالكتروني" والتي توفر خيار دفع آمن للتجار والمستهلكين عبر الإنترنت من دون الحاجة لبطاقات الائتمان، كما بذلت المجموعة جهوداً حثيثة لتحويل عملاء بنك الجزيرة إلى شبكة "مدى" المقدمة من مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تتيح للعملاء إمكانية زيادة حد الصرف لعمليات نقاط البيع حتى ٦٠،٠٠٠ ريال سعودي بالإضافة إلى إمكانية الاسترجاع النقدي على عمليات نقاط البيع والتي بلغت ٦٨٤٠ جهازاً.

تطوير الخدمات الإلكترونية كان أحد الأهداف الإستراتيجية لمجموعة مصرفية الأفراد والتي واصلت الاستثمار لتحقيق أعلى معايير الجودة والخدمة في القنوات البديلة، حيث تم إطلاق النسخة الجديدة من خدمة "الجزيرة أون لاين" وكذلك خدمة " الجزيرة سمارت" للأجهزة الذكية والتي تقدم مجموعة جديدة ومتميزة من الخدمات والمميزات للمستخدمين. كما واصل "الجزيرة فون" تألقه حيث حصل على المركز الأول و الميدالية الذهبية في فئة "أفضل مركز اتصالات في العالم لعام ٢٠١٥" ضمن المسابقة العالمية لمراكز اتصالات العملاء تتويجاً لأدائه المتميز في خدمة عملاء البنك.

ومن جهة أخرى توسعت شبكة الصراف الآلي بنسبة نمو ١٩% لتصل إلى أكثر من ٦١١ جهازاً على مستوى المملكة والتي تمثل ٣,٦% كحصة سوقية، وحيث أصبحت تقدم مجموعة جديدة من الخدمات منها الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية وقبول بطاقات ماستركارد.

وفي عام ٢٠١٥، قمنا بتحقيق تطور ملحوظ في الخدمات المقدمة لشرائح كبار العملاء، وكذلك فقد نمت أعداد العملاء من شريحتي "الماسي" و "الذهبي" بما يزيد عن ٢٠%. و اعتمدت المجموعة في توجهها على توفير تجربة عميل متميزة مما يوطد العلاقة مع كبار العملاء ويحقق المزيد من الفائدة والربحية لهم وللبنك. كذلك قمنا بتقديم مجموعة من المزايا الجديدة وافتتاح عدد من صالات كبار العملاء الجديدة حول المملكة.

مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

تسعى مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة ومنذ تأسيسها في عام ٢٠١٣م إلى أن تكون الخيار الأول لأصحاب الثروات العالية وعائلاتهم، وذلك عن طريق تقديم حلول مميزة لإدارة ثرواتهم من خلال المحافظة عليها وتنميتها بطريقة منهجية ووفقاً لاحتياجات كل عميل وميوله الاستثمارية.

وقد نجحت المجموعة في تحقيق معدلات نمو قياسية تفوق الأهداف المعدة لها في عام ٢٠١٥م. حيث استطاعت أن تنمو بإجمالي ودائع عملاءها لتصل الى ٦،٩٩٦ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٥م..

واستمراراً في تعزيز المجموعة لقدراتها في إدارة ثروات العملاء وتنميتها من خلال التعاون المشترك بين "بنك الجزيرة" وشركة "الجزيرة كابيتال" لتوفير الخدمات الإستشارية في مجال الإستثمار ، وتقديم حلول متنوعة خاصة بشريحة كبار العملاء، فقد حققت المجموعة نمواً ملحوظاً في إجمالي محافظ عملائها الاستثمارية ليصبح إجمالي المحافظ الإستثمارية التابعة لعملاء المجموعة ما قيمته ٨٥٠ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٥م. وتجدر الإشارة الى أن فريق العمل المسؤول عن إدارة حسابات كبار العملاء يتمتع بخبرات مصرفية طويلة ، ويحمل معظم أفراده شهادات عالمية في إدارة الثروات، وذلك في سبيل تقديم خدمة إدارة الثروات وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

كما ساهمت المجموعة بشكل كبيرفي بناء قاعدة عملاء المصرفية الخاصة في البنك، كما استطاعت اضفاء سمعة ممتازه بين البنوك المحلية المتخصصة في هذا المجال. حيث فاز البنك بجائزة "افضل مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية من قبل"Global Banking and Finance Review ٢٠١٥"، والتي تمثل إحدى المؤسسات الإعلامية المشهورة وتعنى بالأخبار والأبحاث الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في العالم. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها بنك الجزيرة على مثل هذه الجائزة العالمية، والتي تؤكد على دور البنك البارز والريادي في الخدمات المصرفية الخاصة في المملكة، حيث تم منح البنك هذه الجائزة بناءً على حجم المعاملات البنكية ومستوى خدمات العملاء، وأسعار المنتجات التنافسية، كما تم أخذ آراء بعض عملاء المصرفية الخاصة في المملكة عن مستوى الخدمة المقدمة.

ولتعزيز موقعها بين البنوك المحلية ، وزيادة حصتها السوقية من شريحة أصحاب الثروات العالية ، من أجل المساهمة بفاعلية في نمو ربحية بنك الجزيرة وزيادة عدد عملاءه. فقد قامت المجموعة بتطوير قدراتها البشرية من خلال تقديم برامج تدريبية متميزة لكوادرها البشرية. وجاري أيضاً البحث عن أفضل البرامج في أنظمة إدارة علاقات العملاء، من أجل تعزيز العلاقة بالعملاء وتقديم خدمة أفضل لهم. أضف إلى ذلك، فان المجموعة تسعى دوماً الى توعية كافة إدارات البنك عن طبيعة شريحة كبار العملاء واحتياجاتها، حيث تطمح من خلال ذلك ومن خلال ما سبق إلى أن يكون بنك الجزيرة الخيار الأول لهذه الشريحة في السوق المحلي.

مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال:

تماشياً مع استراتيجية البنك والتي تهدف إلى إنشاء خدمات تحويل الأموال كمبدأ أعمال مساند، تواصل مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال جهودها لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز مكانتها داخل المملكة وعلى المستوى العالمي. وعلى الرغم من اسم "فوري" لخدمات تحويل الأموال فوري يعتبر جديد نسبياً، الا أنه نجح في إعادة تعريف معايير الحوالات المالية من خلال تميزة في الخدمة ووضع إستراتيجية تسويق مبتكرة.

شهد عام ٢٠١٥ نمواً كبيراً لبنك الجزيرة من خلال استقطاب حصة سوقية أكبر، واعادة تعريف رؤية البنك وتوسيع قاعدة العملاء. بالإضافة الى أن شبكة المراكز فقد توسعت بقوة للوصول إلى ٣٠ مركزاً على مستوى المملكة، في المواقع الأساسية والإستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، إتاحة خدمات تحويل الأموال في أربعة فروع لبنك الجزيرة التي تقدم نفس خدمات مراكز فوري لعملاء الفروع المصرفية وتم خلال العام إضافة وجهات تحويل لدول جديدة، وبنوك مراسلة في العالم لتقديم منتجاتهم للحوالات الخارجية من خلال فوري سواءاً بالدفع النقدي للمستفيد أو إيداع أموالهم لحساباتهم في بنوكهم لدى أغلب دول العالم وذلك خلال لحظات من طلب تقديم الخدمة من مراكز فوري .

يجري تحديد مسار فوري بناءاً على القيم الرئيسية المتمثلة في مستوى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة والتي أدت إلى تحقيق واحدة من أكبر نجاحات البنك، والتي لم يسبق لأي منافس مماثل للمنتجات أن حققها، فقد فازت مراكز فوري لتحويل الأموال بجائزة "أفضل خدمات تحويل أموال" في الشرق الأوسط الممنوحة من مجلة "ذا بانكر- ميدل إيست"، وهي الجائزة التي تمنحها مجموعة سي بي آي فايننشال العالمية المتخصصة بشؤون المال والاقتصاد وذلك خلال الذكرى السنوية السادسة ضمن جوائز المال والأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك مازالت خدمات تحويل الأموال "فوري" مستمرة في تنفيذ إستراتيجية البنك للحصول بإذن الله تعالى على حصص سوقية ونمو مضطر.

مثمناً للمنتمين لها من مختلف الجنسيات ،فقد كانت التنمية الشخصية والمهنية للموظفين قد نفذت على نطاق واسع على مدار العام تماشياً مع المصلحة العامة لأعمال البنك، وبقيت الأعمال المقامة من خلال فوري تقدم بكل حذر على أن تكون متوافقة وثابتة مع قواعد الشريعة الإسلامية والمبادئ التنظيمية للسياسات البنكية مع التزام كامل وواعي على تعليمات وتنظيمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

حققت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" في بنك الجزيرة معززة بتوسيع محفظة الخدمات والمنتجات واستقطاب العملاء وصفقات التمويل، نمواً بواقع ٠,٤% في محفظة أصولها خلال عام ٢٠١٥، لتسجل دخلاً تشغيلياً بلغ٥٧٧,٦٧ مليون ريـال سعودي. كما ارتفع دخل الرسوم من الأنشطة المصرفية للمجموعة بواقع ٨,٦% لتصل الى ١٣٥,٤٢ مليون ريـال سعودي مقارنة بما كان عليه في العام السابق بمبلغ ١٢٤,٧٦ مليون ريال سعودي. وسوف تواصل "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" والتي تقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من الشركات، توسيع نطاق خدماتها وابتكار مزيد من الحلول خلال السنوات القادمة. وتتركز أنشطة المجموعة في كل من الرياض وجدة والدمام مع توفير الخبرات والموارد اللازمة في المكاتب الإقليمية الثلاثة لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء في كل منطقة.

وتضم "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" وحدات العمل التالية:

وحدة الخدمات المصرفية التجارية

في عام ٢٠١٢، طرحت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" وحدة الخدمات المصرفية التجارية التي توفر طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات المصرفية التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعنى وحدة الخدمات المصرفية التجارية بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها عبر تأسيس مكاتب إقليمية تربط بين مختلف العملاء المصرفيين التجاريين حول المملكة من خلال مختلف قنواتها. ويعكس هذا التوجه المسار الإستراتيجي للبنك الرامي إلى توسيع قاعدة عملائه، والاستفادة من الطلب على الإئتمان، وزيادة حجم الإقراض، وتوسيع وتنويع محفظة التمويل. ونتيجة لذلك، قدمت وحدة الخدمات المصرفية التجارية الدعم والتمويل اللازمين عبر إطلاق العديد من برامج التمويل المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن برنامج "كفالة". وسوف تواصل الخدمات المصرفية التجارية تعزيز خدماتها لكي تلعب دوراً محورياً في تقديم عروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية للوفاء بالمتطلبات الخاصة للعملاء.

إدارة المعاملات المصرفية العالمية

برزت إدارة خدمات الشركات العالمية كعنصر هام في إدارة النقد الإسلامي والتمويل التجاري خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت مكانتها كشريك فاعل وموثوق للعديد من الشركات العاملة بالمملكة بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية والكبرى، والهيئات الحكومية وشبه الحكومية (القطاع العام)، والمؤسسات المالية. وتغطي حلول الدفع التي توفرها إدارة المعاملات المصرفية العالمية طيفاً كاملا من المعاملات المحلية والدولية التي يتم تقديمها عبر القنوات التقليدية وقنوات الهاتف المحمول والإنترنت، وتمثل أبرز هذه الحلول في إضفاء بعد جديد على إدارة الرواتب وتحصيل النقد. وتنسجم استراتيجية النمو لإدارة المعاملات المصرفية العالمية مع التوجهات الرئيسية التي تدفع باتجاه التغيير على صعيد المعاملات الإلكترونية وتطبيق التحديثات في مختلف القطاعات التجارية بالمملكة العربية السعودية.

قسم التمويل المتخصص:

يتكون قسم التمويل المتخصص من ٣ وحدات مختلفة هي: المشاريع والتمويل المهيكل، والقروض المشتركة، والوكالة. وقد ساهم هذا النموذج التشغيلي ذو الأدوار والأهداف المحددة في تعزيز قدرة البنك في كامل طيف عمليات التمويل المتخصص.

وحدة المؤسسات المالية

تواصل وحدة المؤسسات المالية بناء شبكة قوية من علاقات المراسلين المصرفية الجيدة حول العالم من خلال تعزيز قدرة "بنك الجزيرة" على تلبية احتياجات عملائه، وتسهيل تمويل التحويلات المالية والمعاملات التجارية الخاصة بهم. كما تحتفظ وحدة المؤسسات المالية بعلاقات قوية مع البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشبه الحكومية، وشركات الإستثمار والوساطة، وشركات التأمين، وشركات تأمين اعتمادات التصدير.

وحدة القطاع العام

تقدم وحدة القطاع العام حلولاً مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (بما فيها المرابحة، والمشاركة، والتورق، والإجارة، وبرنامج نقاء) وغيرها من الحلول المصممة خصيصاً لمواكبة الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة لشركات القطاع العام مثل تمويل الشركات، وتمويل العقارات، والخدمات المصرفية الإستثمارية، وتمويل المقاولات، وحلول إدارة النقد، والخدمات المصرفية الإلكترونية. وتقدم وحدة القطاع العام لعملاء البنك من القطاع العام خدمات تمويل التجارة الدولية، ومنتجات تتعلق بأسواق رأس المال والدين، ومنتجات الخزينة، والخدمات المصرفية العالمية.

مجموعة الخزينة:

شهدت مجموعة الخزينة على مدى السنوات الخمس الماضية تحولات كبيرة في وظائفها حققت من خلالها تقدماً كبير في فعاليتها المالية والتشغيلية. وقد أدت هذه التحولات، والتي شملت تعزيزا للأنظمة والإجراءات، إلى جعل مجموعة الخزينة مجموعة عالية الفعالية والديناميكية، وبالتالي مكنها من تحقيق هدفها النهائي وهو أن تصبح شريكاً رئيس وإستراتيجيا لجميع مجموعات العمل بالبنك.

على الرغم من إحتدام المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، واصلت مجموعة الخزينة تحقيق أداء مالي قوي اقترن بنمو بارز في الأعمال بينما عززت المجموعة في ذات الوقت إدارتها المتحفظة للمخاطر. وكنتيجة لذلك، تواصل مجموعة الخزينة دورها كمساهم رئيس في صافي دخل وأرباح البنك المحققة.

على الرغم من الآثار السلبية التي تركها إنخفاض أسعار البترول على أوضاع السيولة في المنطقة، إلا أن مجموعة الخزينة تمكنت من إدارة مستوى السيولة ومخاطر أسعار الربحية في البنك بنجاح تام، حيث استطاعت تقديم أسعار منافسة لمنتجات الموجودات والمطلوبات لمجموعات العمل إضافة إلى تقديم أسعار منافسة أيضا لخدمات تحويل الأموال مما مكن المجموعة من إستيعاب والحفاظ على نمو الأعمال بالبنك. إضافة لذلك وكنتيجة لإدارتها الفعّالة للسيولة، فقد نجحت إدارة الخزينة في الحفاظ على دخل تراكمي صحي مقرون بتقييم ائتماني قوي حيث تمكنت من تحقيق الدخل التراكمي المستهدف إضافة إلى تسجيل تحسن قارب نسبة ٢% مقارنة بما كان عليه في السنة الماضية.

تواصل أعمال خدمة العملاء نموها حيث كانت ولا تزال محور التركيز الأساسي للبنك. وانطلاقا من ذلك، فقد حققت جهود إدارة الخزينة الرامية إلى تقديم حلول متوافقة مع الشريعة للعملاء ، مقرونة بتعاون أفضل مع مجموعات العمل في حقل بيع الخدمات والمنتجات نتائج باهرة، وهو ما يستدل عليه من النمو المتحقق من دخل العملاء والذي بلغ ٥١% مقارنة بالسنة الماضية (نمو بنسبة ٦٧% في أعمال الصرف الأجنبي وبنسبة ١٨% في أعمال المشتقات. كما واصلت مجموعة الخزينة تقديم الدعم الكامل لمنتج "فوري" الذي تم طرحه مؤخرا وذلك من خلال توفير أسعار صرف منافسة ما مكن خدمة فوري من ترسيخ حصتها السوقية على صعيد هذا النشاط.

حافظت محفظة الاستثمارات على مراكزها كما كان الحال عليه في السنة الماضية، حيث لم تبرز في السوق أية أدوات إستثمارية متوافقة مع الشريعة وذات تصنيف إئتماني جيد أو عوائد مناسبة.

علاوة على تحقيق أهدافها المالية للسنة، فقد تمكنت مجموعة الخزينة من ضمان التطبيق التام لسياسات وممارسات مخاطر السوق بشكل دقيق في كافة عملياتها. وبناء على ذلك تواصل المجموعة حفاظها على درجات تقييم إئتماني عالية وخاصة في ظل عدم ظهور أية مشاكل تذكر خلال جميع المراجعات التي نُفِذتْ على مجموعة الخزينة.

مجموعة الموارد البشرية

امتدادا من التقدم الذي تم تحقيقه في عام ٢٠١٤ واصلت مجموعة الموارد البشرية رحلتها في تحقيق قفزات وتقدم إضافي خلال عام ٢٠١٥ معززة دورها كشريك حيوي واستراتيجي كامل ومكمل لجميع قطاعات الأعمال، من خلال الإستمرار في تطبيق كافة التوجيهات النظامية ذات الصلة والتركيز في ذات الوقت على استقطاب وتطوير وتحفيز ومكافأة الموارد البشرية من أجل الإحتفاظ بها للمدى البعيد وتحقيق تميز متواصل في أداء موظفي البنك.

كما واصلت المجموعة تنفيذ سلسلة كاملة من الأدوار العامة والخاصة وممارسة الرقابة على جميع شؤون الموظفين وممارساتهم بما في ذلك تقديم المشورة لجميع وحدات العمل حول كافة الأمور المتعلقة بإدارة موظفيهم من أجل مساندة وتحقيق الأهداف العامة للبنك وتطلعاته العملية بغية الحفاظ على نمو ثابت وزيادة القيمة للمساهمين والإرتقاء بسمعة البنك وصورته الإحترافية.

ففي عام ٢٠١٥م واصلت المجموعة دورها كشريك لجميع مجموعات الأعمال في دعم تيار الترقي بالإنتاجية الجماعية والفردية لجميع فئات الموظفين بالتركيز على إعادة الهيكلة التنظيمية لمجموعات الأعمال لتمكينها من تحقيق أقصى قدراتهم الإنتاجية ومن ضمن ذلك استحداث وحدات عمل جديدة ومساندتها ببرامج تدريبية صممت خصيصاً لتأهيل أو إعادة تأهيل الكوادر المختلفة للعمل بها. كما ساهمت جسور التواصل ممثلة في مدراء العلاقة بإدارة علاقات الموارد البشرية في تعزيز التواصل الحيوي والفعال بين المختصين في مجموعة الموارد البشرية وكافة الإدارات التشغيلية بالبنك. كما تم تفعيل جدول أعمال معني بتطوير الإدارة العليا متطرق إلى التعاقب الوظيفي وتأهيل الخطوط الثانية وتأكيد الجودة والاستمرارية الإدارية واجتياز جداول ومتطلبات الحملات الرقابية والتدقيق بلا ملاحظات سلبية وبأقصى درجات النجاح الممكنة، من خلال استحداث وتطوير وتعزيز السياسات والممارسات ودور الحوكمة.

تقدم التوظيف للصدارة في ٢٠١٥ بالتركيز على جذب القوى العاملة السعودية لمراكز "فوري" لعمليات الحوالة ولبرنامج "تطوير شبكة الفروع" الذين اجتذبا جماعياً ١٣٩ خريج على ٦ دفعات منفصلة خلال العام، إضافة إلى الاستمرار في توفير الفرص الوظيفية المختلفة لحملة الشهادة الثانوية والدبلوم و الجامعية، والتي تعتبر من أنجح وسائل الاستقطاب للمواهب السعودية الجديدة والنامية، بالإضافة إلى استمرار فعاليات برنامج "البيت الحسن" للتمويل العقاري والذي يعتبر من أقوى برامج الاستقطاب والحفاظ الطويل المدى على أهم وابرز المواهب الموجودة بالبنك.

ومما يجدر ذكره أن البنك نجح في الحفاظ على المعدل العالي من السعودة والذي تجاوز نسبة ٩٢%. وبذلت مجموعة الموارد البشرية قصارى جهدها في تنمية نشاط التعلم والتطوير البشري وتطوير منصة وإمكانيات وباقة الخدمات الإلكترونية الذاتية. وقد أسفر الجهد التدريبي عن عقد ما يزيد عن ٦٥٠ بين دورة أو ورشة تدريبية لعام ٢٠١٥، أفرزت فرصاً تدريبية بمعدل ٦,٨ يوم تدريبي لكل موظف، وهذه النتيجة تتساوى مع الرقم القياسي الذي تم

تحقيقه سابقاً خلال العام ٢٠١٤م، إضافة للدورات الإلزامية مثل مكافحة غسل الأموال والالتزام والشاملة لجميع منسوبي البنك بلا استثناء.

وعلى ضوء ذلك تم تحقيق إنجازات هامة ومؤثرة على مستوى كافة الفئات والتقييم العام للبنك وعززت هذه النتائج الشراكة الاستراتيجية التي تربط مجموعة الموارد البشرية ببقية وحدات وقطاعات العمل في البنك للاستمرار نحو مستقبل أفضل مع توفير بيئة عمل تتسم بالمرونة والجاذبية والعطاء والتحدي في ذات الوقت.

مجموعة إدارة المخاطر

ركز بنك الجزيرة خلال عام ٢٠١٥ كافة طاقاته وموارده على تعزيز مجموعة إدارة مخاطر البنك. ومع اعتماد هذا الهدف، واصلت الإدارة التزامها بضمان تبني البنك لأفضل الممارسات المتاحة المتعلقة بادارة المخاطر وإنشاء البنية التحتية الضرورية، من ناحية الموارد البشرية والإجراءات والأنظمة بما يضمن أن تصبح تلك الممارسات التي تم تبنيها هي البصمة المميزة للبنك.
ومع قيام الإدارة العليا للبنك بوضع الرؤية والتوجه للبنك، فقد انصبت الأولوية على انشاء وتفعيل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة مع التركيز بشكل خاص على النواحي التالية:

i. بناء هيكل مخاطر قوي واستراتيجية مخاطر واضحة

ii. الإستثمار وتطوير إمكانيات وتقنية تحليل المخاطر ووضع الأسس القوية لإنشاء - قاعدة لبيانات المخاطر

iii. رسم الخطوط العريضة للموافقات وإجراءات المراجعة لضمان بقاء معتمدي ومراجعي المخاطر مستقلين وموضوعيين إضافة إلى التبني الصارم لثقافة لجنة الائتمان ومبدأ الرقابة المتعددة.

iv. تنسيق وإثراء فعالية إدارة االمخاطر الأمنية في البنك وذلك تمشياً مع قواعد وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

v. تنفيذ إتفاقية "بازل" والذي يمثل فرصة هامة لتحقيق النواحي التالية:

١. تطوير وصقل سياسات وإجراءات البنك بما يضمن أن تكون تلك السياسات والإجراءات متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات النظامية المحلية

٢. تطوير وتخصيص إطار تفصيلي خاص بالبنك لمستوى تحمل المخاطر، ليكون ليس مجرد نقطة وصل بين استراتيجية مجلس الإدارة والتطبيق العملي لذلك المستوى من قبل البنك، بل ليكون أيضا كحلقة وصل تبادلية لتقديم الملاحظات والمرئيات بما يضمن اتساق الاستراتيجية مع بيئة العمل والبيئة النظامية السائدتين.

٣. مراجعة والتثبت من فاعلية وتطوير أنماط تقييم المخاطر بموجب الركن الثاني وموائمتها مع أفضل الممارسات المعتمدة على مستوى القطاع المصرفي وايضا مع تعليمات وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

٤. تفعيل التقارير الآلية المتعلقة بالركن الأول والركن الثالث بما يضمن أن تكون تلك التقارير دقيقة وتصدر في المواعيد المحددة علاوة على مواصلة اتساقها مع المتطلبات والتوقعات النظامية.

vi. وضع إطار تفصيلي وشامل لإختبارات الأوضاع الضاغطة مصمم على ضوء أفضل الممارسات المتاحة وأيضا طبقا لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي واتفاقية بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

شاملا الإجراءات والمنهجية بما يمكن البنك ليس من إجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة النظامية فحسب، بل ايضا إجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة الداخلية و/أو المؤقتة لمختلف خطوط العمل و الاوضاع المتعلقة بها.

vii. اتخاذ نتائج اختبارات الاوضاع الضاغطة كمعلومات قيمة للعمل ولأغراض تخطيط رأس المال على أساس مستقبلي.

viii. التأكد من خلال التحقق والتعديل لمعايير التقييم الائتماني لعملاء البنك أن نظام تقييم مخاطر العملاء يحافظ على كفاءته التقديرية في تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء الحاليين و/أو المحتملين.

مجموعة المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي)

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإجراء تدقيق داخلي مستقل ومراجعة الضوابط للبنك تشمل كافة أقسام العمل والفعاليات والمواقع الجغرافية للبنك. وتستخدم الإدارة المنهجيات المعيارية للتدقيق في إجراء تقييمات محكمة للمخاطر وأنظمة الرقابة بالبنك.

ويدير الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية المجموعة بينما تضطلع لجنة المراجعة بمسئولية الإشراف عليها بما يضمن تحقيق أهداف المجموعة. وتتبع إدارة المراجعة الداخلية طريقة مبنية على المخاطر في تخطيط وتنفيذ مهام تقييم المراجعة. ويشمل نطاق صلاحيات المراجعة الداخلية فحص كفاية وفعالية ضوابط الرقابة بالبنك، والحوكمة، وإجراءات إدارة المخاطر، وهيكل نظام الرقابة الداخلية ونوعية الأداء في تنفيذ المسئوليات الموكلة لها.

تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقييماً مستقلاً وموضوعياً للمخاطر وأنشطة الراقبة للإدارة العليا وتزودها بالتوصيات والمرئيات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها.

كما تعتمد المجموعة برنامجاً لضمان الجودة والنوعية يشمل كافة أوجه أنشطة المراجعة الداخلية.

المجموعة الشرعية

استمرت المجموعة في التركيز على الجودة الشرعية لخدمات البنك ومنتجاته بما يحقق تطلعات عملائه ومساهميه بوصفه بنكاً إسلامياً رائداً وذلك من خلال ثلاث مسارات:

المسار الأول: الإبتكار والتجديد في منتجات البنك وخدماته بالتعاون مع إدارات البنك المختلفة بحيث تجمع هذه المنتجات والخدمات بين الانضباط الشرعي وتحقيق رغبات العملاء في آن واحد حيث تم طرح العديد من المنتجات والخدمات ومنها: منتجات التمويل العقاري ومنتجات بطاقات الإئتمان.

المسار الثاني: تكثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك للتأكد من أن جميع أعمال البنك والشركات التابعة له متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقارير ربع سنوية للهيئة الشرعية للبنك.

المسار الثالث: العناية بالبحث وجمع المعلومات حيث تدرك المجموعة الشرعية أنه في سبيل المحافظة على مكانة البنك كمصرف رائد في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية فلابد من إعطاء هذا الجانب أهمية بالغة؛ ومن هنا واصلت إدارة الأبحاث جهودها في جمع المعلومات وإعداد التقارير والاستبانات حول سوق الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها ومدى رضى العملاء عنها.

لقد كان لهذه الإجراءات أثر بالغ في رؤية المجتمع والعملاء للبنك حيث رفعت من مستوى الثقة في البنك كبنك إسلامي، كما ساهمت في حصول البنك على العديد من الجوائز في مجال الخدمات المالية الإسلامية.

إن تميزنا وريادتنا في صناعة المصرفية الاسلامية يرجع إلى التزام البنك في جميع معاملاته بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وفق اجتهاد أعضاء الهيئة الشرعية للبنك من أصحاب الفضيلة العلماء.

مجموعة المساندة

واصلت مجموعة المساندة خلال عام ٢٠١٥ مساندتها لمجموعتي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات دعمها المستمر لهذين القطاعين سريعة النمو في مجالات التشغيل، والتقنية والتحولات اللوجستية.

تمثل الاهتمام الرئيسي على بناء الخدمات التقنية اللازمة لتطوير أعمال بطاقات الأفراد والتمويل الشخصي، ودعم تطلعات واحتياجات التكنولوجيه لخدمة تحويل الأموال "فوري". وتوازياً مع ذلك، ركزت مجموعة الدعم على تطوير عمليات التشغيل اليومية والخدمات التقنية المقدمة لجميع المتعاملين الداخليين والخارجيين.

مجموعة تطوير الأعمال

عمل قسم مجموعة تطوير الأعمال على دعم أعمال البنك الواسعة؛ مثل الموازنة، والتغيرات في العمليات والإجراءات التنظيمية، وذلك عبر المشاركة في جميع مجالات الأعمال. واشتملت انجازات المجموعة الرئيسية تحسينات هامة في خدمة بطاقات الإئتمان، والخدمات الإلكترونية للشركات، وتحديث مستوى "الجزيرة سمارت"، وبعض التطويرات الإلزامية المرتبطة بمؤسسة النقد العربي السعودي (مثل نظام نقاط البيع بدون الاتصال بالشبكة، ومتطلبات أجهزة الصراف الألي وغيرها)، وقدرات التحويل النقدي، وتحسينات كبيرة على مشروع موازنة (مثل مقاصة نقاط البيع وغيرها)

تقنية المعلومات

حقق قسم تقنية المعلومات مستوى قياسياً في إتمام التحويل الناجح خلال عام ٢٠١٥ مع إتمام ٣٠ مشروعاً رئيسياً، و١٤٠ تحويلاً وتطويراً هاماً للأنظمة الأساسية والإجراءات. وعلى مدار السنة، ساد التركيز على تطوير أنظمة الإجراءات الرئيسية، كزيادة الفعالية في إجراءات نهاية اليوم، واختبار التشغيل بعد الأعطال، وتطوير وتحسين تقنية عملية إتمام التحويل الجارية لخدمة مجالات أعمال البنوك، والتمويل والمتطلبات التنظيمية، وخدمة العملاء في نهاية المطاف.

العمليات

مع القيادة الجديدة لقسم العمليات في عام ٢٠١٥ تركّز الاهتمام على خدمة العملاء، وإدارة مؤشر الأداء الرئيسي، والموازنات اليومية والضوابط, بالإضافة إلى ذلك واصل التركيز على الموازنة واستعادة العمل عند الأعطال من خلال تجارب ناجحة تم إجراؤها خلال العام.

بالإضافة إلى ذلك واصل التركيز على الموازنة واستعادة العمل عند الأعطال من خلال تجارب ناجحة تم إجراؤها خلال العام. وحسّنت مجموعة إدارة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) التي شُكّلت حديثاً من معدّل جودة البيانات، حيث ارتفع تصنيف البنك من الدرجة ١٩ إلى الدرجة الأولى بين البنوك السعودية.

الخدمات اللوجستية

خلال عام ٢٠١٥ نجح قسم الخدمات اللوجستية في مجموعة الدعم في التحدي المتمثل في تسليم ١٧ موقع لخدمة "فوري"، و٤ فروع جديدة للأفراد. وتم إنشاء مركز العمليات بنجاح في شارع خالد بن الوليد في جدة، والمكتب الرئيسي (النهضة)، والمكتب الإقليمي (الإدارة العليا) حيث تمت إعادة تهيئتها لتأمين مساحة ضرورية للعمل. وفي الوقت نفسه، تحسنت إمكانيات التخزين والأرشفة إلى قدر ملحوظ.

إدارة إستمرارية الأعمال

واصلت إدارة إستمرارية الأعمال بنجاح خلال عام ٢٠١٥ في التركيز على جاهزية البنك في مواجهة الأخطار ووضع الخطط والحلول اللازمة والبديلة لمجابهة الأزمات والمخاطر من خلال اختبارها السنوي لجاهزية موقعي استمرارية الأعمال في مدينتي جدة والرياض, حيث أنها أدارت بنجاح كل مايتعلق بالمحافظة على ممتلكات البنك وعقود الفروع التابعة له وانهت بسلاسة أول حصر شامل لجميع أصول البنك الثابتة. وقد توجت الإدارة نجاحاتها بالإنتهاء من تصميم الهوية الجديدة لفروع البنك.

الجزيرة للأسواق المالية " الجزيرة كابيتال "

كان ٢٠١٥ عاماً جيداً لشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال). في هذا السياق، يسر الشركة أن تعلن عن إستمرار الحفاظ على مركزها الريادي في سوق الوساطة المحلي لهذا العام مع حصة سوقية بلغت ١٦,٢ ٪ بالرغم من التقلبات العديدة في السوق. إنعكس الأداء المالي القوي في مساهمة الشركة بمجموعة بنك الجزيرة بتحقيق صافي ربح بحدود ١٠٩ مليون ريال سعودي لعام ٢٠١٥ (مقابل ١٩٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٤).

تعكس المكانة الرائدة للشركة تركيزها المستمر على الثقة والسرعة التي تتيحها لعملائها من خلال خبرة التداول ومن خلال استخدام العملاء لأنظمة التداول المطورة من قبل الجزيرة كابيتال. يعتبر الإستثمار الكبير الذي تم اتخاذه في ترقية أنظمة الوساطة المالية خلال العام شهادة على التزام الشركة تجاه المنتج الأساسي. نفذت إدارة الوساطة المحلية للجزيرة كابيتال صفقات تداول خلال ٢٠١٥ بقيمة ٥٣٩ مليار ريال سعودي. (مقابل ٧٤٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤).

استمر استثمار الشركة في تطوير خدماتها الإستثمارية الأخرى بما في ذلك خدمات إدارة الأصول وعروض المنتجات الاستثمارية. وحققت الأصول المدارة في الصناديق الاستثمارية المطروحة للعموم والمقدمة ضمن خدمات إدارة الاصول نمواً بنسبة ١٣% من ٢,٣ مليار ريال سعودي خلال العام الى ٢,٦ مليار ريال سعودي. بشكل أدق، يسرنا أن نعلن عن استمرار الشركة في تحقيق عوائد مرتفعة لمستثمريها عبر صندوق الأسهم المحلية المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (صندوق الطيبات) خلال العام والحفاظ على مركزه ضمن أفضل ثلاثة صناديق مماثلة خلال عام ٢٠١٥، كما أن الجزيرة كابيتال قامت بدور رئيسي كمدير ومستشار مالي فيما يتعلق بطرح أسهم حقوق أولوية للاكتتاب العام للشركة المتحدة للتأمين (ولاء) وشركة التأمين العربية، حيث تم طرح الإكتتاب لكل من الشركتين بنجاح خلال عام ٢٠١٥ .

كما تفخر الشركة بحصولها على جائزة أفضل وسيط مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام ٢٠١٥ من المستثمر العالمي (ISF) تقديراً لخدماتنا المتميزة في الوساطة المالية، محلياً وعالمياً.

تتطلع شركة الجزيرة كابيتال الى عام ٢٠١٦ بتفاؤل حذر. تستمر الإدارة بالاعتقاد أن العوامل الأساسية الكامنة للإقتصاد السعودي ستشكل حافزاً في السنوات القادمة لمواصلة تطوير أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية.

المسئولية الاجتماعية

يحرص بنك الجزيرة - من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) – على تنفيذ برامجه النوعية التي تسهم في التنمية المستدامة وتساعد في نقل شريحة من المجتمع من مرحلة الرعوية إلى التنموية.

وقد واصل البنك تفعيل برامجه وأنشطته في مختلف برامجه النوعية والمتنوعة في هذا العام وزاد من شركائه في الجهات الخيرية والمؤسسات التي تدعم المجتمع بجميع أطيافه؛ حيث بلغ عدد المستفيدين من برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) خلال عام ٢٠١٥م، بمختلف برامجه وأنشطته في مختلف مدن ومحافظات المملكة العربية السعودية (٧،٦١٩) شاباً وفتاة.

لقد سعى البنك في تقديم برامجه المستدامة للأفراد من الجنسين وذلك من خلال (القروض الحسنة) للأسر المنتجة في عدد من مدن ومحافظات المملكة لتأسيس مشاريعهم الصغيرة ليتحولوا من صفة الأخذ إلى صفة البذل والعطاء، كما شارك البنك في مهرجانات تسويقيه لمنتجات الأسر المنتجة في مختلف مدن المملكة سعياً لإيجاد فرص لزيادة مداخيلها، بالإضافة إلى برامج التأهيل والتدريب لتهيئة الشباب والشابات لسوق العمل وكذلك البرامج الموجهة لذوي الإحتياجات الخاصة (المكفوفون، الصم، الإعاقات الحركية).

كما ساهم البنك في تجهيز العديد من معامل الحاسب الآلي وحاضنات الأعمال في عدد من الجمعيات والمراكز التدريبية، وكذلك تجهيز المعامل الإلكترونية في عدد من جمعيات تحفيظ القرآن الكريم بمختلف مناطق ومحافظات المملكة، بالإضافة إلى الإهتمام بشريحة الأيتام ومجهولي النسب وذلك بتقديم البرامج الترويحية والترفيهية لهذه الفئه في العديد من المناطق والمحافظات. وسعياً لتطوير وتدريب وتأهيل قيادات العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعيه والخيرية فقد أكمل البنك برنامج تأهيل قيادات العمل الاجتماعي مما سيعود بالنفع على الأفراد والمؤسسات.

إن بنك الجزيرة سيواصل من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) دعمه للجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تعنى بالمسؤوليه الاجتماعية لأفراد المجتمع؛ مما يساعد في الإنتقال من مرحلة الرعوية إلى التنموية.

الجوائز التقديرية والشهادات

حصل "بنك الجزيرة" خلال الفترة الماضية على الجوائز التقديرية التالية:

- جائزة اختيار النقاد كأفضل بنك في المصرفية الإسلامية للأفراد الممنوحة من كامبردج التحليلية انالیتیکا، وهي جهة متخصصة في الإستثمارات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة.
- جائزة "أفضل مركز خدمات تحويل الأموال" بالشرق الأوسط (فوري) التابع لبنك الجزيرة والممنوحة من مجموعة سي بي آي فايننشال العالمية المتخصصة بشؤون المال والاقتصاد ٢٠١٥ .
- جائزة المؤسسة العربية المانحة المتميزة "مانح" لعام ٢٠١٥م ضمن أعمال مؤتمر (المؤسسات المانحة غير الحكومية في الدول العربية) برعاية معالي الشيخ / خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والاوقاف بالبحرين.
- جائزة افضل بنك في المصرفية الخاصة لعام ٢٠١٥م من قبل "Global Banking and Finance Review ٢٠١٥" التي تمثل إحدى المؤسسات الإعلامية المشهورة التي تعنى بالأخبار والأبحاث الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في العالم.
- جائزتي افضل مركز اتصالات عملاء في العالم لعام ٢٠١٥م ضمن نهائيات المسابقة العالمية لمراكز اتصالات العملاء في الولايات المتحدة الأمريكية :
  - الميدالية الذهبية – والمركز الأول عن فئة "افضل مركز اتصالات عملاء في العالم للسنة"
  - الميدالية الفضية – والمركز الثاني عن فئة "أفضل خدمة عملاء في العالم للسنة "

- جائزة عكاظ للتميز المهني (إتقان) لعام ٢٠١٥م.
- جائزة أفضل ١٠٠ علامة تجارية سعودية رواجاً في العام ٢٠١٥م ، مقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، تحت إشراف "صحيفة الوطن"
- أفضل بنك في الخدمات المصرفية الفردية لعام ٢٠١٤ من مجلة "وورلد فاينانس بانكنغ".
- أفضل بنك في البطاقات الائتمانية لعام ٢٠١٤ من مجلة "ذي بانكر ميدل إيست".
- أفضل بنك في التمويل العقاري لعام ٢٠١٤م من مجلة "ذي بانكر ميدل إيست".
- أفضل بنك إسلامي في المملكة العربية السعودية" من مجلة "وورلد فاينانس"
- أفضل بنك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مجلة "ذي يوروبيان".
- جائزة "المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي" من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي" في البحرين
- جائزة أفضل ١٠٠ علامة تجارية سعودية بحضور سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل، رئيس مجلس إدارة "مؤسسة عسير للصحافة والنشر" وحشد كبير من ممثلي الحكومة والصحافة.
- الميدالية الفضية والمركز الثاني في فئة "أفضل مركز اتصال في العالم" " الشركة العالمية لمراكز الاتصال".
- ٧ جوائز في مسابقة مراكز الاتصال العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٣ – فيينا / النمسا:

    - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل مركز اتصال للسنة "
    - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل خدمات مركز اتصال"
    - الميدالية الفضية – جائزة "أفضل نظام لحوافز المبيعات للسنة"
    - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل قائد إداري للسنة "
    - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل دعم فني"
    - الميدالية الذهبية – جائزة "أفضل مشرف للعام "
    - الميدالية الفضية – جائزة "أفضل وكيل مركز اتصال للسنة "
- جائزة "أفضل مركز اتصال" في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا – المرتبة الأولى والميدالية الذهبية
- جائزة "أفضل مدير مركز اتصال" من مركز "إنسايت ميدل إيست"- دبي
- جائزة "أفضل قائد" ضمن "المسابقة العالمية لمراكز الاتصال" – المرتبة الثانية والميدالية الفضية

شكر وتقدير

يسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكره وتقديره للحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - .

ومقام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وجميع الوزراء على دعمهم المتواصل.

كما يتقدم بالشكر لمقام وزارة المالية ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على دعمهم المستمر للبنك .

كما يسر المجلس انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكره وتقديره للمساهمين و العملاء الأفاضل على ثقتهم ودعمهم المستمر ولفريق إدارة البنك وكافة منسوبيه على أدائهم وانجازاتهم .